

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١١/٢٠١٥

- الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة .  
وعضوية القضاة السادة  
يوسف الذيابات ، د. عيسى المومني ، محمود البطوش ، محمد اليرودي .

التميز الأول :

المميز :

- رشيد محمد رشيد القرعي .  
وكيلاه المحاميان مصطفى ومعتصم العضايلة .

المميز ضدها :

شركة سدا فكو الأردنية للمنتجات الغذائية .

التميز الثاني :

المميمة :

- شركة سدا فكو الأردنية للمنتجات الغذائية .  
وكيلاها المحاميان مؤيد حتر ويزن البرغوثي .

المميز ضده:

رشيد محمد رشيد القرعي .

قدم في هذه القضية تمييزاً الأول بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١٥ مقدم من رشيد القزعي والثاني بتاريخ ٧/٤/٢٠١٥ مقدم من شركة سدافكو وذلك للطعن في قرار محكمة استئناف عمان في الدعوى الحقوقية رقم ( ٣١٧٦٨/٤/٢٠١٤ ) تاريخ ١٧/٩/٢٠١٤ المتضمن رد الاستئناف وتأييد قرار محكمة صلح حقوق جنوب عمان رقم ( ٥٠٣/٥٠٣ ) تاريخ ٣٠/٤/٢٠١٤ القاضي : ( بالزام المدعى عليها شركة سدافكو بأن تدفع للمدعي رشيد القزعي مبلغ ( ٥٩٠٧ ) ديناراً ورد باقي المطالبة وتضمن المدعى عليها المصاريف النسبية والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام وأتعاب محاماة مقاديرها ( ٢٩٥,٣٥ ) ديناراً وحيث إن المدعي قد خسر الجزء الأكبر من دعواه فتقرر المحكمة الحكم للمدعى عليها شركة سدافكو بأتعاب محاماة مقاديرها ( ٥٠٠ ) ديناراً أردني .

وتتلخص أسباب التمييز الأول في الآتي :

- ١- أخطأت محكمتنا الموضوع في قرارهما بأن عبء إثبات بدل العمولات يقع على المدعي وأنه عجز عن إثبات مطالبته ببديل العمولات وكلفت المميز بتوجيه اليمين الحاسمة وذلك بالرغم من أن المميز ضدها قد أقرت وسلمت بالعمولات في جوابها وبينت أن العمولات كانت تصرف ضمن نظام محدد وادعت أنها صرفتها للمميز .
- ٢- أخطأت المحكمة بصيغة اليمين الموجهة للمميز ضدها وتقدمت بصيغة غير واضحة .
- ٣- أخطأت المحكمة عندما قامت بتكليف مدير الشركة المميز ضدها بحلف اليمين بالرغم من أنه غير مفوض بالتوقيع عن الشركة بشكل منفرد .

\* \_\_\_\_\_ هذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول تمييزه شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

\* بتاريخ \_\_\_\_\_ خ ٧/٤/٢٠١٥ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز موضوعاً .

ويتلخص سببا التمييز الثاني في الآتي :

أولاً : التفتت محكمة الاستئناف عن أن المميز ضده لم يقدم أية بيينة تثبت دعواه لا سيما واقعة الفصل التعسفي .

ثانياً : أخطأت محكمة الاستئناف في إلقاء عبء إثبات واقعة الفصل التعسفي على الممييزة ملنفتة عن نص المادة ( ٧٧ ) من القانون المدني .

\* \_\_\_\_\_ هذين السببين طلب وكيل الممييزة قبول تمييزه شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

## القرار

لدى التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن وقائعها تشير إلى أن المدعي رشيد محمد رشيد القزعي كان قد أقام هذه الدعوى بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٩ والمسجلة تحت الرقم ( ٢٠١٣/٥٠٣ ) لدى محكمة صلح حقوق جنوب عمان ضد المدعى عليهما :

١- شركة سدافكو الأردنية للمنتجات الغذائية .

٢- الشركة السعودية لإنتاج المواد الغذائية والألبان .

للمطالبة بحقوق عمالية مقدارها (٣٠١٢٣) ديناراً .

وقد أسس دعواه على ما يلي :

- ١- المدعى عليها الأولى شركة أردنية مملوكة بالكامل للمدعى عليها ومسجلة في سجل الشركات الأردنية العامة .
- ٢- عمل المدعى لدى المدعى عليها من تاريخ ٢٠١١/٦/١ بوظيفة مشرف مبيعات وبراتب أساسي مقداره ( ١٠٧٤ ) ديناراً .

- ٣- قامت المدعى عليها بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٣ بفصل المدعى فصلاً تعسفياً وبدون مسوغ قانوني من عمله ومنعته من دخول مكان العمل .
- ٤- استحق للمدعى الحقوق العمالية التالية بذمة المدعى عليها وهي راتب شهري بدل فصل تعسفي بواقع ( ٢١٤٨ ) ديناراً وبدل راتب إشعار مبلـغ ( ١٠٧٤ ) ديناراً وبدل أجره سنة من عام ٢٠١٣ لم يتقاضاها بواقع ( ١٠٧٤ ) ديناراً وبدل عمولات ( ٢١٩٦١ ) ديناراً وبدل إجازات سنوية بواقع ( ١٦١١ ) ديناراً وبدل أيام العطل الرسمية والدينية وأيام الجمع عن آخر سنتين والتي بلغت ( ٤٢ ) يوماً بواقع ( ٢٢٥٥ ) ديناراً وبدل ساعات عمل إضافي بمعدل أربعة ساعات بواقع ( ٣٨٤٠ ) ديناراً وشهادة خبرة .
- ٥- طالب المدعى المدعى عليها بهذه الحقوق إلا أنها رفضت الدفع الأمر الذي استدعى إقامة هذه الدعوى .

نظرت محكمة الدرجة الأولى الدعوى على النحو المعين بمحاضرها وبتاريخ ١٦/٤/٢٠١٣ أسقطت الدعوى عن المدعى عليها الثانية الشركة السعودية لإنتاج المواد الغذائية وبتاريخ ٣٠/٤/٢٠١٤ أصدرت قرارها المتضمن إلزام المدعى عليها شركة سدافكو الأردنية للمنتجات الغذائية بأن تدفع للمدعي رشيد محمد رشيد مبلـغ ( ٥٩٠٧ ) دنانير ورد باقي المطالبة بالإضافة إلى الفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام ومبلـغ ( ٢٩٥,٣٥ ) ديناراً أتعاب محاماة وحيث إن المدعي خسر الجزء الأكبر من دعواه إلزامه بدفع مبلـغ ( ٥٠٠ ) دينار أتعاب محاماة .

لم يلقَ القرار المذكور قبولاً لدى الفرقاء فطعن كلاً منهما فيه بالاستئناف حيث أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها تدقيقاً رقم ( ٣١٧٦٨/٢٠١٤ ) تاريخ ١٧/٩/٢٠١٤ المتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمين المستأنفين الرسوم والمصاريف الاستئنافية دون الحكم بأي أتعاب كون كل طرف خسر استئنافه .

لم يلقَ القرار المذكور قبولاً لدى المدعي فطعن فيه بالتمييز بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١٥ على العلم كما هو ثابت من مشروحات قلم التمييز لدى محكمة استئناف

عمان رقم ( ٢٠١٤/٣١٧٦٨ ) تاريخ ٢٠١٤/٩/١٧ وقد تبلفت المميز ضدها لائحة التمييز بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦ وقدمت لائحة جوابية بتاريخ ٢٠١٥/٤/٧ كما طعن المدعى عليه بالقرار المميز بتاريخ ٢٠١٥/٤/٧ على العلم كما هو ثابت من المشروحات الصادرة عن قلم محكمة الاستئناف والمنوه عنها سابقاً وقد تبلغ المميز ضده لائحة التمييز بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٣ ولم يقدم جواباً عليها .

وفي الرد على أسباب التمييز :

أولاً : التمييز المقدم من المدعي رشيد محمد رشيد القرعي .

وعن السببين الأول والثاني وفيهما ينعى الطاعن على محكمة الاستئناف خطأها من حيث رد المطالبة ببديل الحوافز على الرغم أن المدعى عليها قد أقرت وسلمت بجوابها وبينت أن العمولات كانت تصرف ضمن نظام محدد وادعت أنها صرفتها له ولم تقدم البينة على أنها قامت بالوفاء بقيمة العمولات والتي يقع عليها عبء إثبات ذلك وأنه تمسك بذلك قبل توجيه اليمين الحاسمة هذا ومن جهة أخرى فإن اليمين الحاسمة التي وجهها المميز للمميز ضدها لم تكن ملائمة حيث لم تشمل على أن عدم استحقاقه للعمولة كان بسبب الوفاء أو أنها لم تستحقها وهذا ما لم تراعيه المحكمة.

وفي ذلك نجد إن وكيل المميز ضدها وفي لائحته الجوابية ورداً على لائحة الدعوى ذكر في البند الرابع منها أن العمولات كافة توزع على الموظفين شهرياً وفقاً لنظام محدد وأن محكمة الدرجة الأولى وفي جلسة المحاكمة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١/٨ كانت قد قررت اعتبار المدعي عاجزاً عن واقعة إثبات بدل العمولات وأن المدعي قد طلب الإمهال لتحديد موقفه من اليمين وفي جلسة المحاكمة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٨ اقترح وكيل المدعي صيغة معينة لليمين بينما قدمت المدعى عليها صيغة أخرى وقررت المحكمة الصيغة الملائمة المراد حلفها من قبل المدعى عليها ( ص ٤٣ ) من المحضر .

وحيث إن المدعي قد استجاب لطلب المحكمة بتوجيه اليمين الحاسمة واعتباره عاجزاً عن إثبات دعواه حول بعض وقائع الدعوى ومنها الدفع المثار في هذين السببين حول استحقاقه لبدل الحوافز فيكون المدعي قد تنازل عن كافة بيناته الأخرى في الدعوى فيما يتعلق بالوقائع التي تناولتها اليمين الحاسمة .

ومن الرجوع إلى صيغة اليمين الحاسمة حول واقعة استيفاء المدعي لبدل العمولات المطالب فيها بالدعوى نجد إن هذه الصيغة تناولت الواقعة الواردة بلائحة الدعوى حول العمولات وأن المدعي يطالب المدعى عليها ببدل العمولات عن فترة عمله وبمبلغ مقداره ( ٢١٩٦١ ) ديناراً وادعى أن المبلغ المذكور بذمة المدعى عليها .

وحيث إن صيغة اليمين الحاسمة الموجهة للمدعى عليها والمقررة من قبل المحكمة تناولت واقعتي استحقاق وانشغال ذمة المدعى عليها ببدل العمولات وبمقدار ( ٢١٩٦١ ) ديناراً أو أكثر أو أقل من ذلك وهما واقعتان منكرتان من قبل المدعى عليها فتكون هذه اليمين ملائمة لحسم النزاع حول الواقعة المؤمأ إليها سابقاً وبالتالي فإن صيغة اليمين الحاسمة تصبح ملائمة لحسم النزاع خلافاً لما ورد بهذين السببين مما يستدعي ردهما .

وعن السبب الثالث وفيه ينعى الطاعن على محكمة الاستئناف خطأها من حيث تكليف مدير المميز ضدها حسن الكباريتي بحلف اليمين على الرغم أن السجل التجاري للشركة يبين أن المدير العام للشركة والمفوض عنها بكافة الأمور المالية والقانونية غير منفرد .

وفي ذلك فإن هذا النعي غير وارد ذلك ومن الرجوع إلى شهادة لمن يهمله الأمر والصادرة عن مراقب الشركات والمحفوظة في ملف الدعوى بخصوص الشركة المميز ضدها تبين أن المفوض بالتوقيع عنها في الأمور المالية والإدارية والقانونية هو رئيس هيئة المديرين أو نائب رئيس هيئة المديرين الأستاذ حسن الكباريتي والأستاذ حسن الكباريتي بالتوقيع منفرداً على كافة النواحي الإدارية والقانونية والمالية مما يستفاد من ذلك أن الأستاذ حسن الكباريتي هو مكلف قانوناً بمفرده بالنيابة عن

الشركة المميز ضدها في الأمور الإدارية والمالية والقانونية للشركة بما في ذلك حلف اليمين الحاسمة عنها في الأمور السابقة .

وحيث إن المدعو حسن الكباريتي هو الذي قام بحلف اليمين الحاسمة عن الشركة المميز ضدها بالصيغة التي قررتها المحكمة فيكون حلف اليمين قد جرى من قبل شخص مكلف بحلفها عن الشركة خلافاً لما ورد بهذا السبب مما يستدعي رده .

ثانياً : التمييز المقدم من شركة سدافكو الأردنية للمنتجات الغذائية :

وعن سببي التمييز وفيهما تنعى الطاعنة على محكمة الاستئناف خطأها من حيث الحكم للمميز ضده ببدل الفصل التعسفي وبدل الإنذار على الرغم أنه لم يقدم البيئة على واقعة الفصل التعسفي لأن عبء إثبات ذلك يقع عليه ولا يجوز نقل عبء الإثبات في ذلك عليها .

وفي ذلك فإن هذا النعي غير وارد لأن ما استقر عليه اجتهاد محكمتنا أن عبء إثبات الفصل التعسفي يقع على عاتق المدعي ما لم تقرر المدعى عليها بالسبب الذي من أجله فصلت العامل فعندئذ ينتقل عبء الإثبات إليها لإثبات هذا السبب .

وحيث إن المدعى عليها قد أقرت بلائحتها الجوابية أنها فصلت المميز ضده من العمل بسبب تغيبه عن العمل مدة عشرة أيام متتالية ومدة تزيد على عشرين يوماً متقطعة بدون عذر مشروع وبعد إنذاره خطياً بضرورة العودة للعمل ونشر هذا الإنذار في صحيفة العرب اليوم الصادرة بتاريخ ٢٠١٣/١/١٧ ومرة أخرى بتاريخ ٢٠١٣/٣/٤ ونشر الإنذار في صحيفة الأنباط فإن عبء إثبات الفصل ينتقل إليها لأنها ادعت بالسبب الذي من أجله فصلت العامل .

وحيث إن الميزة قد استتدت في فصلها للمدعي من عمله بالاستناد للمادة (٢٨/هـ) من قانون العمل وأن هذه المادة تشترط لإثبات الفصل المبرر تغيب العامل بصورة غير مشروعة أكثر من عشرين يوماً متقطعة خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متتالية على أن يسبق الفصل إنذار كتابي يرسل بالبريد المسجل على عنوانه وينشر في إحدى الصحف المحلية اليومية مرة واحدة .

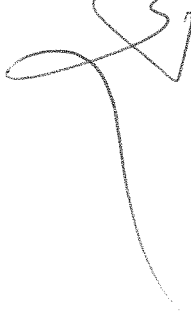
وحيث لم تثبت المميّزة / المدعى عليها الشروط اللازمة توافرها في الفصل المبرر طبقاً للمادة ( ٢٨/هـ ) من القانون المذكور فيكون فصل للمدعى غير مبرر ويستحق عنه بدل الفصل التعسفي وبدل إنذار .

وحيث توصلت محكمة الاستئناف إلى هذه النتيجة فتكون قد أصابت في ذلك وهذان السببان لا يردان على القرار المميز ويتعين ردهما .

لـ هذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييزين وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٧ ذي القعدة سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ١/٩/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو  
نائب الرئيس

عضو

عضو  
نائب الرئيس

عضو

رئيس الديوان

م. ب. ع.